

## قراءة في منهج الخلاف..

### كيف نبحت عن الحق دون أن نضل الطريق؟

الحمد لله الذي أمرنا بالتفكير، ونهانا عن القول بغير علم، وجعل العدل ميزاناً في الحكم على النفس قبل غيرها... أما بعد، فإن من أعجب المغالطات المنتشرة بين المسلمين اليوم أن الجميع يقرّ بقاعدة:

”كلُّ يُوْخَذُ مِنْهُ وَيُرَدُّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ“، لكن عند التطبيق لا يكاد أحد يلتزم بها حقيقة؛ فكلُّ يأخذ من النصوص والأدلة والتأويل ما يوافق رأيه ومنهجه، ثم يظن أنه على الحق الذي لا يُخالف... وهنا يظهر الخلل؛ لا في قلة النصوص، بل في منهج التعامل معها.

وقد وجَّهنا الله إلى أصل هذا الميزان فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾؛ فهذان أصلان عظيمان: عدلٌ مع النفس، وتجرُّدٌ في طلب العلم.

ومن جهةٍ أخرى، فإن من المسلّم به في أصول المعرفة وقواعد البحث أن مراتب العلم ليست واحدة؛ فهناك يقين، وظن، وشك، ولكلٍّ حكمه، وقد ضبط العلماء ذلك بقواعد دقيقة في المنطق وأصول الفقه، لكن المؤسف أن هذه القواعد – رغم حضورها في كتب العلم – يكاد يغيب أثرها في واقع الناس، ومن هنا تبرز الحاجة إلى إعادة ضبط المنهج، لا في كثرة المعلومات، بل في كيفية التعامل معها.

### ♦ الحقيقة الأولى: الخلاف طبيعي... لكن ليس كما نتصور

لا معصوم إلا رسول الله ﷺ، والحق في نفسه واحد، لكن إدراك الناس له متفاوت. وعندما نتحدث عن “الحق المطلق”، فإننا لا نقصد كل ما نراه أو نرجّحه، بل نقصد ما كان محل إجماع حقيقي بين أهل العلم؛ كالمحكم من كتاب الله، والأحاديث الصحيحة التي لا خلاف في تأويلها، والمعلوم من الدين بالضرورة. أما ما عدا ذلك من الأقوال والآراء – ولو قال به كبار العلماء – فهو داخل في دائرة الاجتهاد، قد يكون صواباً أو راجحاً، لكنه ليس حقاً مطلقاً ولا إجماعاً. وهنا يقع الخلل حين نخلط بين المسلّمات والاجتهاديات، فنرفع الظني إلى مرتبة القطعي، ونجعل الرأي كأنه إجماع، ومن أبرز أسباب ذلك: الجهل، ثم التعصب، ثم اتباع الهوى.

### ♦ أمثلة تطبيقية على الخلاف الفقهي

من أبرز ما يوضّح هذا المعنى أن كثيراً من الأحكام التي نمارسها يومياً استقرت في أذهاننا على أنها من “المسلّمات”، وهي في الحقيقة محل خلاف معتبر. فمثلاً: قراءة البسملة في الفاتحة؛ يرى الإمام الشافعي أنها آية ويجهر بها، ويرى الإمام مالك تركها، ويرى غيره الإسرار بها، وكذلك مسائل كثيرة مثل رفع اليدين، ووضع اليدين، وقراءة المأموم، ونقض الوضوء بمسّ المرأة، والحجامة، وزكاة الحلي... وغيرها. كلها مسائل اجتهادية معتبرة، يأخذ فيها المسلم بما يراه أقرب للدليل، لكن دون أن يحوّل هذا الاختيار إلى مسلّمة. وهنا فرق دقيق: أن أقول هذا ما أراه وأدين الله به، غير أن أقول هذا هو الحق الذي لا يُخالف.

## ◆ الخلاف العقدي: أخطر الأبواب

وإذا كان الخلاف في الفقه واسعًا ومثمرًا في كثير من صورته، فإن الأمر يزداد حساسية حين ننتقل إلى باب العقيدة. ومن أبرز أمثلته الخلاف بين السلف والأشاعرة في الأسماء والصفات، حيث ينطلق الجميع من أصل عظيم عبّر عنه الإمام مالك بقوله: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة"، وينطلقون من تعظيم النصوص وإثبات ما جاء فيها على وجه يليق بالله، من غير تشبيه ولا تجسيد ولا تعطيل ولا تكييف، لكن مع هذا الاتفاق وقع الخلاف في طريقة الفهم والتعبير؛ فطائفة رأّت التأويل دفنًا للتشبيه، وأخرى رأّت الإثبات بلا تأويل أقرب لمنهج السلف. ومع مرور الزمن توسّع هذا الخلاف حتى وصل في بعض مراحلها إلى التبديع والتكفير، وهو من أعظم صور الخلل، وأسبابه متعددة، من أبرزها الجهل، والتعصب، وضعف فهم الأصول، والبعد عن فقه الأولويات والمآلات.

والأخطر من ذلك أن هذه الصورة حين تُعرض للناس - خاصة غير المسلمين أو الباحثين عن الحق - تُقدّم لهم صورة مشوشة عن الدين؛ فيحترق بين المدارس والاتجاهات، ولهذا فإن الخلاف الفقهي قد يكون سعة ورحمة، أما الخلاف في أصول الاعتقاد فقد كان ولا يزال من أعظم أسباب التفزق.

## ◆ الخلاف في السياسة الشرعية: أعقد الأبواب وأخطرها

وإذا كان الخلاف العقدي خطيرًا، فإن الخلاف في السياسة الشرعية هو أعقد منه وأشدّ أثرًا، لأنه لا يقوم على النصوص المجردة فقط، بل على فقه عميق يجمع بين فقه التصورات، وفقه الأولويات، وفقه المآلات، ومراعاة المصالح والمفاسد، والواقع، والقدرات. ولهذا كان كبار العلماء يتحفّظون فيه، ويقولون: أهل البلد أدرى بواقعهم، ويقررون أن "القاعد لا يفتي للمجاهد"، لأن من لم يعيش الواقع لا يُحسن تقدير مآلاته.

لكن المؤسف في واقعنا اليوم أن كثيرًا من غير المختصين يتجرؤون على أعقد القضايا، فيحكمون ويصنّفون ويصدرون الأحكام الكبرى بلا علم ولا إحاطة، "لو سكت من لا يدري لقلّ الخلاف بين الخلق" هذا من أعظم صور الجهل، ومن آثار إعجاب المرء بنفسه،

وقد قيل: "لو سكت من لا يعلم لقلّ الخلاف بين الخلق"، وقلّت الخصومة

## ◆ الموقف الصحيح من الخلاف

المقصود هنا ليس منهج العلماء في الترجيح، بل منهجنا نحن "العامة وطلاب العلم" في التعامل مع الخلاف. فالأصل أن يصدق الإنسان ويجتهد في طلب الحق، ويتجرد من الهوى، فإذا ترجّح له رأي بدليله اتبعه واعتقد أنه الأقرب للصواب.

لكن إن كانت المسألة من مسائل الاجتهاد، فلا يجوز أن يجعل رأيه حقًا مطلقًا، ولا أن يُخطئ المخالف على جهة التبديع أو التجهيل. وهنا يظهر أدب الخلاف: أن تفرق بين القول والقائل؛ فقد تحكم على القول، لكن لا يلزم أن تحكم على صاحبه، لأن الحكم على الأعيان له شروط وموانع.

فنحن دعاة ولسنا قضاة، نتكلم في المنهج والدليل، لكننا نترفع عن تجريح الأشخاص وتصنيفهم بغير علم، وفي المقابل لا يعني هذا تمييع الحق، بل نبين الخطأ بالدليل دون طعن في النيات. وخلاصة الأمر: ليس المطلوب إلغاء الخلاف، بل إحسان التعامل معه؛ فنجرح دون تعصب، ونخالف دون إقصاء، ولا نجعل أنفسنا ميزان الحق المطلق.

#### ♦ الحق واحد... فلماذا تتعدد الاجتهادات؟

قد يتبادر إلى الذهن سؤال عميق:

إذا كان الحق واحدًا لا يتعدد... فلماذا نرى في بعض المسائل أكثر من رأي معتبر بين أهل العلم؟

الجواب:

أن الحق في نفسه واحد، لكن طرق الوصول إليه ليست واحدة؛ لأن المجتهد لا يتعامل مع حكم مجرد، بل مع منظومة معقدة تتداخل فيها عناصر متعددة، بينها علماء الأصول في أركان الاجتهاد: الحكم، والدليل، والاستدلال، والمجتهد.

فأما الحكم، فقد يختلف تصوّره أصلًا؛ لأن تصوّر الشيء جزء من الحكم عليه، وهذا ما يسميه العلماء *فقه التصورات*، فاختلاف الفهم لطبيعة المسألة قد يؤدي إلى اختلاف الحكم فيها.

وأما الدليل، فليس كله سواء؛

فمنه ما هو قطعي ومنه ما هو ظني،

ومن النصوص ما يُفهم منه الوجوب أو الاستحباب،

وفيها العام والخاص، والمطلق والمقيّد، والناسخ والمنسوخ،

كما يختلف النظر في ثبوت النص وصحته، وفي فهم الصحابة له، وفي عمل أهل المدينة عليه...

فليس النص وحده كافيًا حتى يُجمع ويُفهم في ضوء سائر النصوص.

وأما الاستدلال، فهو أعقد الأبواب؛

إذ ليس المقصود معرفة النص فقط، بل كيفية تنزيهه على الواقع، مع مراعاة مقاصد الشريعة، والمصالح

والمفاسد، وأحوال الناس، واختلاف الأزمنة والأمكنة؛

وهنا يظهر الفرق بين الفقيه الذي يوازن ويقدر، وبين من يقتصر على حفظ النصوص دون فقهها.

فإذا اجتهد العالم في هذه المسالك كلها، وبذل وسعه، وتجرد من الهوى، فقد يصل إلى نتيجة يراها أقرب

للحق... ويصل غيره إلى نتيجة أخرى، وكلاهما معذور، بل مأجور.

وهذا المعنى بيّنه النبي ﷺ بيانًا عمليًا بديعًا:

ففي غزوة الأحزاب قال لأصحابه: "بلا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة"،

ففهم بعض الصحابة الأمر على ظاهره فأخروا الصلاة حتى وصلوا،

وفهمه آخرون على أنه حثُّ على الإسراع فصلّوا في الطريق قبل خروج الوقت، فلما ذُكر ذلك للنبي ﷺ لم يُنكر على أحدٍ منهم.

وكذلك في قصة التيمم:

لما تيمم بعض الصحابة وصلّوا لعدم وجود الماء، ثم وجدوه بعد ذلك، أعاد أحدهم الصلاة احتياطًا، ولم يُعد الآخر اكتفاءً بما فعل، فلما سُئل النبي ﷺ قال لمن لم يُعد: "بُصبت السنة"، وقال للآخر: "بك الأجر مرتين".

فتأمل...

النبي ﷺ بيّن أن الصواب في نفس الحكم واحد، ومع ذلك أقرّ الاجتهادين، وأثنى عليهما، لأن كليهما صدر عن طلبٍ صادق للحق.

#### ◆ الخلاصة

ليس كل اختلاف تضادًا في الحق، بل كثير منه اختلاف في طريق الوصول إليه.

فالواجب عليك: أن تُخلص النية، وتبذل وسعك في طلب الحق، ثم تعمل بما ترجّح لك دون هوى ولا تعصّب... فإن فعلت ذلك، فقد أديت ما عليك، وكان ما عملت به حقًا في حَقِّك من جهة التكليف، والله أعلم بصدق القلوب، ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

#### ◆ هذا هو الطريق: الهداية عند الاختلاف في دعاء النبي ﷺ

وقد ثبت عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان إذا قام من الليل قال: اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهليلني لما اختلفت فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراطٍ مستقيم.

فتأمل... هذا رسول الله ﷺ، أعلم الخلق بالله، وأكملهم علمًا وهدى، لم يكتفِ بعلمه، ولم يعتمد على فهمه، بل لجأ إلى ربه، وسأله الهداية فيما اختلف فيه من الحق.

وقد كان تدبّري لهذا الدعاء، مع قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَوَلَّوْا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾، من أعظم ما ألهمني لكتابة هذا النص، وللتفكير في أدب الخلاف ومنهجه؛ إذ وجدت في هذا الوحي، وفي هذا الهدي النبوي، اختصارًا عجيبًا لمعنى الهداية عند الاختلاف.

بل إني حين قارنت هذا المعنى بما يُدرّس في كبرى الجامعات في ما يُسمّى بأسس المعرفة (*Foundations of Knowledge*) ومناهج البحث العلمي، ازدادت يقينًا أن الوحي، والهدي النبوي، هما أكمل ما يُهدى به في طلب الحق، وأصدق ما يضبط العقل والقلب معًا، فكان هذا التدبّر منطلقًا لما اجتهدت في طرحه هنا، أسأل الله فيه التوفيق والسداد.

كأن هذا الدعاء يختصر لنا الطريق كله؛ فمهما قرأنا، ومهما تعلمنا، ومهما ظننا أننا أصبنا، يبقى القلب محتاجًا إلى هداية الله، ويبقى العقل محتاجًا إلى نورٍ من السماء.

فليس الخطر في أن نختلف، ولكن الخطر أن نظن أننا اهتدينا دون أن نسأل الله الهداية، وأن نرى أننا أصبنا الحق دون أن نخاف أن نكون قد أخطأنا الطريق.

ولو فقه المسلمون هذا الدعاء حقًا، وعاشوا به صدقًا، لتبدل حال كثير من خلافاتهم، ولتحول الخلاف من صراعٍ وتمزقٍ إلى بحثٍ صادقٍ عن الحق.

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾

### تنويه منهجي

أخي الحبيب، هذا النص ليس تقريرًا للحق المطلق، ولا ادعاءً لبلوغ الصواب الذي لا يُخالف، بل هو اجتهاد شخصي، حصيلة ما قرأته وسمعته من أهل العلم عبر السنين، أراه أقرب إلى الصواب وأدين الله به، مع يقيني أنه **يحتمل الخطأ كما يحتمل الصواب**. وأنا - قبل غيري - معنيٌّ بهذا المنهج؛ فلا أتعصب لرأيي، بل أسمع للمخالف، وأقبل المراجعة، وأبقى مستعدًا للتصحيح إن ظهر لي ما هو أرجح. فإن أحسنت فبفضل الله وتوفيقه، وإن أخطأت فأسأل الله المغفرة، وما كان من صواب فمنه سبحانه، وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان.

نسأل الله أن يرزقنا العلم النافع، والإخلاص في القول والعمل، وأن يهدينا لما اختلف فيه من الحق بإذنه، وأن يرزقنا اتباعه، ويجنبنا الزلل والهوى